

- الخطوط الجوية العربية السعودية (تحويل قطاعاتها غير الأساسية إلى وحدات تجارية وإعادة، وتحويل الوحدات الاستراتيجية في القطاعات المراد تخصيصها إلى شركات تمهيداً لتخصيصها بمشاركة مستثمرين من القطاع الخاص.
- المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق (خيارات تحويلها إلى شركة تجارية بالكامل، أو فصل كامل الصوامع عن المطاحن مع تجميع الصوامع في شركة تابعة للدولة، أو فصل معظم الصوامع عن المطاحن بحيث تكون الصوامع المجموعة تابعة للدولة).
- تخصيص الخدمات الزراعية (الترخيص للقطاع الخاص بإنشاء مختبرات التشخيص البيطرية، ومجالات تشغيل وصيانة مياه الصرف الصحي للأغراض الزراعية، وإنشاء مستشفيات ومختبرات بيطرية وتشغيل المحاجر الحيوانية والنباتية وتصنيع الأدوية واللقاحات البيطرية).
- تخصيص قطاع المياه والصرف الصحي (الشراكة مع القطاع الخاص في تأمين مياه الشرب وخدمات المياه والصرف الصحي وربط جميع المنازل بشبكات المياه والصرف الصحي... إلخ).
- المؤسسة العامة للموانئ (تخصيص العديد من محطات البضائع والحبوب، وخدمات الإسناد في العديد من الموانئ).
- تخصيص الخدمات الاجتماعية (مشروع استراتيجية تخصيص الخدمات الاجتماعية مثل إصدار تراخيص لمراكز الرعاية النهارية الأهلية، ومراكز تقديم خدمات للمعوقين وما شابه).



ويمثل القطاع الخاص أحد المحاور الرئيسة لخطة التنمية السابعة وتقع أهميته من الدور الكبير الذي تأمل الدولة أن يضطلع به في تحقيق أهداف التنمية، وقد اتخذت الدولة خطوات عملية لتحضير القطاع الخاص سواء من ناحية التمويل أو الإدارة أو نقل الملكية ليحل تدريجياً محل القطاع العام وليقوم بدور أكبر في التنمية الاقتصادية. كما تمثل الخصخصة أحد المحاور المهمة لخطة التنمية السابعة حيث أن الهدف الأساسي من التخصيص هو رغبة الحكومة في زيادة تنويع مصادر إيراداتها بعيداً عن قطاع البترول، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد، حيث يعتبر الآن المناخ الاقتصادي مناسباً لتبني الحكومة إجراءات أكثر لزيادة الخصخصة خلال الأعوام القادمة.

وتتص الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية السابعة الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ٥٨ بتاريخ ٢٨/٣/١٤٢٠هـ في الهدف الثامن على زيادة مساهمة القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما ينص الأساس الاستراتيجي الثالث على الاستمرار في سياسة فتح المجال للقطاع الخاص لمزاولة كثير من المهمات الاقتصادية والاجتماعية شريطة أن يترتب على ذلك منفعة حقيقية في تخفيض التكلفة وجودة الأداء وتشغيل المواطنين.

كما جاء في الأهداف والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية الثامنة زيادة إسهام القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تهئية المناخ الملائم لذلك، وتخصيص مزيد من المرافق والنشاطات والخدمات العامة مع مراعاة زيادة نسبة مشاركة المرافق في ملكية أصولها وفي إطار من المنافسة والشفافية^(١).

وخصصت خطة التنمية التاسعة ١٤٢٢/٣١ - ١٤٢٦/٣٥هـ هدفاً من أهدافها (الهدف التاسع) للتأكيد على «تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتوسيع مجالات الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية)، ومجالات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص»^(٢).

القطاعات التي تم تخصيصها:

- صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٢١٩ وتاريخ ١٤٢٢/٩/٦هـ الذي يحدد قائمة المرافق المطلوب إعادة هيكلتها والمستهدفة بالتخصيص وهي:
- المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة (تم تحويلها إلى شركة مساهمة قابضة مملوكة للدولة، ويتم طرح الشركات الفرعية للمستثمرين من القطاع الخاص، وطرح أسهم الشركة القابضة للاكتتاب العام... إلخ).
- الشركة السعودية للكهرباء (مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ خدمات التوليد والنقل والتوزيع الكهربائي).

(١) وزارة الاقتصاد والتخطيط: خطة التنمية الثامنة ١٤٢٥-١٤٣٠هـ.
(٢) وزارة الاقتصاد والتخطيط: خطة التنمية التاسعة ١٤٢٢/٣١ - ١٤٢٦/٣٥هـ.